الوطنية للإصلاحات بما يكفل تفعيل الأنشطة الاقتصادية وتنسيق

الجهود مع مجتمع الشركاء في التنمية بالإضافة إلى إجراء إصلاحات

هيكلية تستهدف معالجة الاختلالات في الإنفاق العام وترشيد الاستهلاك

ووضع ضوابط للاستيراد وترشيده وتفعيل التحصيل الضريبي ومتابعة

إصدار القوانين المالية والاقتصادية ومنها قانون ضريبة الدخل وقانون

الاستثمار وقانون الجمارك.



مجلس الدفاع الوطني في اجتماع برئاسة رئيس الجمهورية:

متابعات إخبارية

مناقشة عدد من التقارير الخاصة بالأوضاع الاقتصادية والمالية

التأكيد على انتماج سياسة اقتصادية ونقدية فعالة وتنشيط المجلس الاقتصادي الأعلى



محمد مجور عن الأوضاع الاقتصادية والمالية والإجراءات التي اتخذتها

الحكومة لمعالجتها ومنها ما يتصل بسعر صرف العملة المحلية وتأثيرات

الأزمـة المالية العالمية على الاقتصاد الوطني، والخطوات المتخذةً

للتخفيف من تلك الآثار بالإضافة إلى ما اتخذته الحكومة من إصلاحات

جوهرية لضمان الاستمرارية المالية في المدى المتوسط والطويل

وتنفيذ أولويات الحكومة في المرحلة القادمة المرتكزة على الأجندة

الحكومة مطالبة باتخاذ الإجراءات الكفيلة بالحد من الإنفاق وترشيد الاستهلاك

توجيه الحكومة باستخدام القروض والمساعدات الاستخدام السليم بشفافية عالية

عقد مجلس الدفاع الوطنى أمس اجتماعا برئاسة فخامة الأخ الرئيس على عبد الله صالح رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة وبحضور عدد من الوزراء والمسؤولين في الجهات ذات العلاقة والقيادات العسكرية والأمنية.

و استمع المجلس إلى تقرير من رئيس مجلس الوزراء الدكتور علي

كما استمع المجلس إلى تقرير من محافظ البنك المركزي عن التطورات المالية والاقتصادية ونتائجها على أسعار الصرف والسياسة النقدية المتبعّة لاستَخدامات النقد الأجنبي والحد من التلاعب بأسعار صرف العملة وتغطية التزامات البنوك التجارية الناشئة من عملية إلاستيراد وتحقيق الاستقرار في أسعار صرف العملات .

واستمع إلى تقرير من وزير الصناعة والتجارة الدكتور يحيى المتوكل تناول القضايا التموينية وسياسة الاستيراد والتصدير، وضمان السلع والمنتجات المحلية بالإضافة إلى الأوضاع الراهنة في مصانع الإسمنت والسبل الكفيلة

كما قدم نائب رئيس الـوزراء لشئون الدفاع والأمن وزير الإدارة المحلية رئيس ٍ اللجنة الأمِنية العليا تقريراً عَن الأوضاع الأمنية في البلاد ومستوى تنفيذ النقاط الست وآليتها التنفيذية في محاور صعدة، الملاحيظ، حرف سفيان، والجوف

وسواد مور والشريط الحدودي. وهواد مور والسريك التعاودي. وقدم الدكتور غازي الأغبري وزير العدل تقريرا عن القضايا المتصلة بقضايا الأمـوال العامة ومكافحة الفساد سواء التي تم ٍالبت فيها أو , لاتزال منظورة أمام محاكم الأموال العامة.

و أشار التقرير إلى أن عدد القضايا قد بلغ في عام 2009م ثلاثة آلافً و457 قضية منها 1275 قضية محالة إلى القضاء للنظر فيها و270 قضية صدرت فيها أحكام قضائية و987 قضية متبقية لم يبت فيها بالإضافة إلى وجود ألف

و 620 قضية لاتزال رهن التحقيق وتبلغ القيمة الإجمالية للمبالغ التي تطالب النيابة باستردادها أربعة مليارات و238 مِليوناً و989 ألفاً و60ِ ريالا ، استعيد منها حتى الآن ملياران و646مليوناً و489 ألفاً و266 ريالاً وبالدولار مبلغ مليون وثمانمائة وسبعة وخمسين ألفا وتسعمائة وثمانية وستين دولاراً استعيد منها مائة وسبعة وعشرون الف دولار . وأوضّح أَن مناك العديد من القضايا المنظورة أمام النيابات ومحاكم الأموال العامة للأعوام السابقة وللعام الجاري 2010م.

واستمع مجلس الدفاع الوطني إلى تقرير ً من وزير الدفاع اللواء محمد ناصر احمد عن الأوضاع في القوات المسلحة وإعادة جاُهزيتها واستحقاقات الشهداء والجرحى والمعوقين واستحداث تشكيلات جديدة فيها بما تقتضيه المصلحة الوطنية.

يها بها تستقيل عصر المراقطة المسكونية محمد علي سعيد تقريرا عن كما قدم مدير دائرة الأشغال العسكرية محمد علي سعيد تقريرا عن المشاريع المنجزة للقوات المسلحة من قبل الدائرة، كما قدم العميد محمد مفتاح عبدالرب مدير دائرة المشتريات بالقوات المسلحة وقائد القوات الجوية اللواء محمد صالح الأحمر تقارير خاصة بمشتريات القوات

وقد ناقش المجلس في اجتماعه العديد من القضايا والمستجدات المدرجة في جدول أعِمالة واتخذ العديد من القرارات الهامة . حيث أكد المجلس أهمية انتهاج سياسة اقتصادية ونقدية فعالة في ضوء كافة المتغيرات الاقتصادية وتنشيط أعمال المجلس الاقتصادي الأعلى بما يكفل خدمة الاقتصاد الوطنى والتسريع بوتائر التنمية .

الحث على تشجيع الاستثمار وتقديم التسهيلات اللازمة للمستثمرين وإزالة العراقيل

المحلية ومن خلال انتهاج سياسة ضريبية فعالة أسوة بما اتخذته عدد

كما وجه المُجلس الحكومة باستخدام القروض والمساعدات الاستخدام

السليم بشفافية عالية ووضوح تام مع الدول المانحة والمقرضة بمأ

يكفل تلافي أي جوانب قصور في استقطاب المساعدات أو القروض

واستخدامهاً الاستخدام الأمثل والعمل على إيجاد وحدات تنفيذية في

الجهات المعنية لمتابعة انجاز المشاريع التى يتم تمويلها خارجيا ولما

من شأنه انجاز تلك المشاريع في مواعيدها المحددة وتجاوز أي عثرات

مع محاسبة الجهات المتعثرة في استيعاب المنح والقروض المخصصة

وشدد مجلس الدفاع الوطني على ضرورة اتخاذ الحكومة ضوابط

صارمة للمشاركات الخارجية في الموات والندوات وتلبية الدعوات

الموجهة للخارج وبحيث تقتصر على حالات الضرورة القصوى والتى

يكون فيها الحضور مهما ويحقق المصلحة الوطنية وتكون مُناك

موافقة مسبقة بالنسبة للوزراء والهيئات والمؤسسات الحكومية من

مجلس الوزراء وبالنسبة لأعضاء مجلس النواب والشورى يكون بقرار

من الدول في هذا المجالُ .

الامتمام بتحصيل الضرائب وإيجاد آليات فعالة ومتطورة لتحصيلها إلزام السلطات العليا في الدولة مدنية أو عسكرية بعدم التدخل في شؤون السلطة القضائية

التشديد على التزام العناصر الحوثية بتنفيذ ما تبقى من النقاط الست

إقرار إنشاء تشكيلات جديدة في القوات المسلحة وهيئة للتصنيع الحربي

منع المتاجرة بالأسلحة والذخائر والمتفجرات وإغلاق أسواق بيعها

من المجلس، ومنتسبي القوات المسلحة والأمن يكون بقر ار من القائد الأعلى للقوات المسلحة ومنع صرف العهد والنثريات أثناء المهمات الداخلية والخارجية وترشيد صرف بدل الجلسات والإضافي وبحيث ينطبق ذلك أيضا على مجلسي النواب والشوري. ووجه المجلس الحكومة باستغلال الموارد العامة الاستغلال الأمثل

وتنميتها من خلال التحصيل الفعال للعائدات الضريبية والجمركية وعائدات مصانع الاسمنت والمحاجر والثروة السمكية والجهات الإدارية الأخرى وتفعيل الرقابة من السلطة التشريعية وأجهزة الرقابة والمحاسبة والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد لمتابعة قضايا الاعتداء على المال العام وحمايته من أي تلاعب ومحاسبة كل المتلاعبين بالمال

كما وجه المجلس بتشجيع الاستثمار وتقديم كافة التسهيلات اللازمة للمستثمرين وإزالة أي عراقيل أمامهم خاصة ما يتصل بقضايا الأراضي وتعزيز دور الهيئة العامة للاستثمار لتمارس مهامها باعتبارها النافذة

وأكد المجلس ضرورة الاهتمام بتحصيل الضرائب وإيجاد آليات فعالة ومتطورة لتحصيلها وزيادتها وتقديم العناصر المتهربة من دفع الضرائب للقضاء ومساءلتها قانونيا وفرض الغرامات الجزائية عليها ووضع وتقديم قوائم سوداء بالمتهربين من دفع الضرائب ونشرها في وُسائلِ الْإعلامُ لفضحُهم أمام الرأي العام بما يحول دون التلاعب بالمالّ العام أو الإثراء غير المشروع على حساب قوت الشعب والموارد العامة.

عسكرية بعدم التدخل في شئون السلطة القضائية بما يضمن عدم الإضرار بالعدالة أو الإخلال بنزاهة واستقلال القضاء .

وشدد مجلس الدفاع الوطني على ضرورة التزام العناصر الحوثية ... بتنفيذ ما تبقَّىٰ من النقاط السَّت وآليتها التنفيذية وان تتابع اللجان لوطنية الإشرافية من الإخوة عضاء مجلس الشوري واللجان الميدانية الاضطلاع بمهامها في -وَأَلْيتَهَا التنفيذية بالتنسيقِ مع السلطة المحلية والسلطات الأمنية والعسكرية بما يكفل إحلال السلام ىي محافظة صعدة .

وأكد المجلس تسريع عمل اللجنة المشكلة من الـوزارات والجهات الخدمية من أجل تُقييم الأضرار الناتجة عن الحرب في صعدة ومديرية حرف سفيان وإعداد خطة إعادة الاعمار بالاشتراك مع السلطة المحلية وصندوق الاعمار الخاص

واقر مجلس الدفاع إنشاء تشكيلات جديدة في القوات المسلحة بما بُلبي احتَّياجاتُ البناء وتعزيز القُدرة الدفاعية والأمنية ومن ذلكً إنشاء قوة لحرس الحدود وخفر السواحل وفق الهيكلية الجديدة مؤكدا الاهتمام المتواصل بجوانب الـتدريب والتأهيلُ في القُوات المسلحة والأمن ..كما اقر إنشاء هيئة للتصنيع الحربي للقوات

ووجــه المجلس بتفعيل دور الأجهزة الأمنية والاستخباراتية في مجال الإرهاب والتهريب والمخدرات

والجريمة المنظمة وضبط الشواطئ والمنافذ البرية والبحرية والتعاون من قبل الجهات المعنية بالتنسيق مع القوات المسلحة لضبط المتورطين في عمليات التهريب وتقديمهم إلى القضاء سواء اكانوا من العسكريين ووجه المجلس بمنع المتاجرة في الأسلحة والذخائر والمتفجرات وإغلاق أي أسواق يتم بيعها فيها ومنع استيراد أسلحة من الخارج من قبل

أي شخصّ وبحيث تقوم الدولة بشرّاء احتياجاتها من الأسلحة مباشرة دون أي وسطاء ومصادرة أي كميات يتم إدخالها إلى البلاد لصالح الدولة ومساءلة أصحابها أمام القضاء. وأكد مجلس الدفاع الوطني تفعيل هيئة رعاية أسر الشهداء وفروعها

في المحافظات واستكمال إنَّشاء الفروع في المحافظات التي لا توجد فيهًا بحيث تتولى تقديم كافة الرعاية لأبنَّاء وأسر الشهداء ومتابعة قضاياهم في الجهات المعنية.

الساعة السابعة حتى العاشرة مساء لقيادات وزارة الدفاع وعلى مستوى مدراء الدوائر ونوابهم وقادة المناطق والوحدات ومساعديهم واركاناتهم في المناطق العسكرية وكذلك بالنسبة لوزارة الداخلية على مستوى الوِّكلاء والوكلاء المساعدين و رؤساء المصالح ومدراء العموم ومدراء الأمن في المحافظات.

وناقش مجلس الدفاع الوطنى العديد من القضايا المدرجة في جدول أعماله واتخذ إزاءها القرارات المناسبة. كما أقر المجلس اتخاذ الحكومة العديد من الإجراءات الكفيلة بالحد من الإنفاق وترشيد الاستهلاك خاصة للسلع الكمالية والترفيهية أو تلك السلع التى يتم إنتاجها محليا ووضع ضوابط للاستيراد ومعالجة الاختلال فى الإنفاق العام وحماية الاقتصاد الوطنى من كافة الممارسات الضارة والحد من استيراد السلع غير الضرورية والمنافسة للسلع والمنتجات المحلية الزراعية والصناعية والحرفية بما يكفل توفير الحماية للمنتجات

العام وتقديمهم لمحاكم الأموال العامة.

الوحيدة للمستثمرين وقضايا الاستثمار.

وأكد المجلس ضرورة التزام السلطات العليا في الدولة مدنية أو

وأقر مجلس الدفاع الوطني أن يكون هناك دوام لفترة مسائية من

السبت القادم.. مجلس الشوري يواصل مناقشته إصلاح التعليم

أعضاء المجلس يؤكدون ضرورة إيلاء التعليم أهمية استثنائية

□ **صنعاء / سبأ:** يـواصـل مجلس الـشـوري بعد غد التقنيات الحديثة فيها وفي مقدمتها

والتعليم محمد طواف.

السبت مناقشاته لموضوع أولويات إصلاح التعليم في بلادنا، التي كان قد بدأها أمسٍ في جلسته التي عقدها برئاسة الأخ عبدالعزيز عبدالغني رئيس مجلس الشوري. وكان المجلس قد أجرى في جلسة

أمس مناقشات حول أولويات إصلاح التعليم على ضوء التقرير المقدم من اللجنة المختصة بالمجلس، وأكدوا خلالها ضرورة إيلاء التعليم أهمية استثنائية، والوقوف أمامه بتمعن، بغية تحديد فلسفة واضحة للتعليم نعرف من خلالها ماذا نريد لكى نحقق التقدم والتطور المنشود في هذا

القطاع الحيوي والهام. ودعت المناقشات إلى أهمية تحديث المناهج وفق متطلبات العصر وإدخال

التنمية الشاملة، مشيراً إلى أن الوزارة تقوم الآن بإعداد إطار النتائج الحاسوب، والتخلص من الَّحشو غير المفيد في مناهج التعليم العام. المتوسط المدى والخطة الخمسية وخصص جانب كبير من جلسة الرابعة للأعوام من 2011 - 2015 اليوم لمداخلات المسئولين في تؤكد القضايا والمقترحات والتوصيات

التي خرج بها تقرير المجلس. الجانب الحكومي حيث تحدث كلّ من وزير التربية والتعليم الدكتور وقال «أن هناك توجهاً يهدف إلى عبد السلام الجوفي، ورئيس الجهاّز تحديد مهام جديدة للتعليم، وفيّ بنى حديثة وصيغ للتعليم تراعي مبدأ التنفيذي لكليات المجتمع، الدكتور عبد الرحمن جامل وعميد كُلية التربية التعليم المستمر ، والتحول إلى مناهج دراسيــهٔ وطـرق وأسـالـيـب تدريس بجامعة صنعاء الدكتور عبد الله مبارك وأساليب قياس وتقويم قائمة على الغيثي، ومستشار رئيس جامعة صنعاء تنمية القدرات والمهارات المطلوبة». -الدكتور أحمد عقبات، ونائب عميد وتضمنتٍ كلمة وزير التربية والتعليم كلية الآداب بجامعة صنعاء الدكتور ردأ شاملا لكل الملاحظات والقضايا حسن الكحلاني، ووكيل وزارة التربية المثارة في تقرير اللجنة المختصة

وقد أكد وزير التربية التعليم أن التعليم يمثل استثماراً بشرياً طويل فيما تضمنت كلمات رئيس الجهاز المدى وركيزة أساسية في إحداث التنفيذي لكليات المجتمع عميد كلية

رئيس الجامعة ونائب عميد كلية الأداب بالجامعة إشادة بمحتوى تقرير اللجنة المختصة بمجلس الـشـورى، الذي شخص الواقع الراهن للتعليم. ولفت جامل إلى توسع التعليم في كلية المجتمع مع وجـود سبع كليات

التربية بجامعة صنعاء ومستشار

تحدث عن الكلفة الاستثمارية لهذا النوع من التعليم. واستوعبت مداخلات الأكاديميين معظم القضايا المثارة في التقرير،

قائمة و12 كُلِية تحت الإنشاء، إلا أنه

مع مقترحات بشأن أفضل الوسائل التي يتعين الأخذ بها لتطوير وتحسين التعليم بمختلف مستوياته في بلادنا، والعمل على تأهيل الكادر التعليمي في مراحل التعليم العام والجامعي، وربط ... التعليم ومخرجاته باحتياجات السوق. بينما تطرقت كلمة وكيل وزارة

في المدارس والعملية التعليمية بشكل عآم، مؤكداً الحاجة إلى إحداث تحول حقيقي في الإدارة التعليمية. وكان المجلس قد استعرض محضر جلسته السابقة وأقره. حضر الجلسة من الجانب الحكومي

التربية والتعليم إلى ما اعتبره تدخلاً

غير مبرر من قبل المجالس المحلية

نائب رئيس جامعة صنعاء الدكتور أحمد الكبسى، ووكيل وزارة التعليم الفنى والتدريب المهني الدكتورة ابتهاج الكمال، والوكيل المساعد المهندس على على زهرة، ورئيس المكتب الفني لوزاَّرة التربية والتعليم منصور عليّ مقبل، ومستشار الوزارة الدكتور حمود السياني وعميد كلية الهندسة الدكتور حسان شعد ونواب عمداء كليات التربية واللغات والآداب، وعدد من الأكاديميين والمسئولين في الجهات ذات العلاقة.



🔳 عبدالعزيز عبدالغني يترأس اجتماع مجلس الشورى